فقد تركب قسما آخر وهو الشرط لانه ما يحتاج اليه الشيء قلنا انه جزء للفاعل
بالحقيقة لان المراد بالفاعل هو المستقل بالفاعلية ولا يكون كذلك
الا باستجماع الشرائط وارتفاع الموانع فان قلت فعدم المانع
جزء من علة الوجود وانه خلاف الضرورة قلنا عدم المانع لا تحقق له
في نفس الامر ولا تميز ولا ثبوت فكيف يكون مبدأ لوجود الغير نعم انه
قد يكون كاشفا عن شرط وجودي كعدم الثقل المانع عن الحركة
فانه كاشف عن وجود فضاء له قوام ممكن الصعود فيه الا انه ربما لا يعلم
الا بلازم عدمي فيعبر عنه بذلك فيسبق الى الاوهام انه موثر الثانية
في تعدد العلل والمعلولات المعلول الواحد بالشخص لا يجتمع عليه
علل مستقلة تامة والا لاستغنى بكل واحد عن كل واحد لان
العلة المستقلة ما يحتاج اليه المعلول ويستغني به عن غيره اقول
كان الصواب ان يقول لاستغنى بكل واحد عن البواقي فيكون
مستغنيا ومحتاجا عنها اليها معا وهو محال وانما قيد المعلول بالشخصي لان
المعلول الواحد النوعي يجوز ان يكون له علل مستقلة بان يصدر
بعض افراده بعلة وبعضها باخرى واليه اشار بقوله والمتماثلان
يجوز تعليلهما بمختلفين كالمتضاد فان مضادة السواد للبياض
تماثل مضادة البياض للسواد مع ان الاول معلل بذات السواد
والثاني بذات البياض وفيه نظر لان المضادة من الامور النسبية
فلا تتحقق الا بعد تحقق الضدين فلا يكون معللة لاحدهما بل لكليهما
وعلى تقدير التسليم فمماثلتهما ممنوع بناء على انه تختلف بالعوارض لاختلاف
المعروضات هكذا قيل وهو ليس بشيء لا يقال الطبيعة النوعية
لا تخ اما ان تكون محتاجة الى واحدة من العلل المستقلة بعينها فلا تقع
لها الحاجة بالقياس الى غيرها فلم تنتفع بغيرها واما ان لا تكون غنية عنها
فلا تعرض لها الحاجة اليها فلم تنتفع بها لانا نقول ان الطبيعة
من حيث هي غنية عنها قوله فلا يعرض لها الحاجة بالقياس اليها

المستقلين

بعينها



فلم تنتفع بها قلنا الحاجة لم تعرض بها بالقياس اليها بل الحاجة انما عرضت
لفرد ما الذي هو احد المتماثلين والطبيعة غنية عن كل واحدة واحدة
منها بعينها ومحتاجة الى علة ما لكن كل واحد من المتماثلين لما احتاج الى
علة معينة واقتضته تلك العلة لزمتها الطبيعة لاشتمال كل عليها
لا يقال هذا الزام لعدم احتياج المعلول الى العلة بعينها فلا يلزم احتياج
الشخص المعلول للعلتين الى كل منها بل الى مفهوم احدهما الذي لا ينافي
الاجتماع لانا نقول من هذا كل لا بد من الاحتياج الى العلة المعينة
بعينها والمعلول الواحد بالنوع وان لم يحتج الى كل واحدة بعينها
لكن يحتاج افراده اليها بخلاف ما لو توارد العلل على المعلول
الواحد بالشخص فانه لا يتحقق الاحتياج الى كل واحدة بعينها
والمركب قد يتعدد اثاره كالاثار الصادرة عن الحيوانات وكذا
البسيط ان تعددت الالات والمواد كالنفس فانه يصدر
عنها افعال مختلفة وحركات كذلك بحسب الاعضاء التي هي الاتها
وكالعقل فانه يصدر عنه اثار مختلفة في الكائنات بحسب المواد
والقوابل على وان لم يتعدد فمنع جمهور الحكماء وتمسكوا بان مصدرية
هذا غير مصدرية ذاك لانه يمكننا تعقل احد المفهومين مع الذهول
عن الاخر ولان النسبة بين الشيء وغيره مغايرة للنسبة بين ذلك
الشيء وبين آخر فان دخلا او احدهما في ذاته لزم التركيب وان خرجا
كانا معلولين للبسيط ضرورة كونهما عارضين او محتاجين ولان
اللوازم معلولات الملزومات فيعود الكلام في مصدريته كل
من المصدرين ويلزم التسلسل فهذا الدليل يستلزم
ان لا يوجد عنه شيء بواسطة وآخر بلا واسطة فان احدى المصدريتين
يكون غير الاخرى الى آخر ما ذكرتم وايضا يلزم منه ان لا يصدر عنه
شيء اصلا فان مصدريته لذلك الشيء ليست جزءه فهي امر خارج معلول
له فمصدريته لها معلولة ايضا ويلزم التسلسل وجوابه ان مصدريته

المتماثلين

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)